الجدار العازل سيحول غزة إلى سجن

عرفات رجل سلام.. وبشهادة إسرائيل

□ بمرور الأيام واستناداً إلى الوقائع والاعترافات الإسرائيلية، فإن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان تواقاً للسلام دوماً مع أي حكومة عبرية تقر بحقوق الشعب الفلسطيني واستحقاقاته المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يدحض - في ظل اعترافات كهذه جاءت على لسان مسؤول إسرائيلي سابق في جهاز الاستخبارات العسكرية - زيف مزاعم شارون وحكومته اليمينية المتطرفة باعتبار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شريكاً غير جدير بالحوار، مما يكشف معه أكثر النوايا المبيتة لهندس المجازر الليكودي شارون ضد شخص الرئيس عرفات بالذات واستهدافه.....

تقرير/عبدالملك السلال

.. وهو الذي تأسف يوماً على إهدار فرصة قتل الرئيس الفلسطيني أثناء اجتياح لبنان عام ١٩٨٢م وما تبعه من مجازر صبرا وشاتيلا يندى لها جبين الإنسانية جمعاء، مما يدل على أن شارون، الذي يواجه عدة مازق سياسية، يتحين الفرص لتعويض فشله في تصفية الرئيس عرفات - رمز نضال الشعب الفلسطيني - وقد نجح إلى حد ما في تحقيق أهدافه وبمباركة أمريكية خالصة، وتمكن من حصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر الرئاسة برام الله لأكثر من ثلاث سنوات ونيف، لكن شهادة جنرال إسرائيلي بأن عرفات تواق للسلام ستزيد بالتأكيد من متاعب شارون السياسية، وهو في الأصل مفتقد للمصداقية كونه بلدوزر مجازر ومجرم حرب فاشل.

وفي هذا الإطار أكدت صحيفة (هارتس) الإسرائيلية ألا أساس للتقييمات بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ظهر في كامب ديفيد وكأنه لا يرغب في التوصل إلى اتفاق سلام، وأنه يسعى إلى إبادة إسرائيل.

ونقلت الصحيفة عن الجنرال عاموس مالكا، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، قوله إن نظيره عاموس جلعاد، رئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، الرئيس الحالي للطاقم السياسي الأمني في وزارة الحرب، ضلل حكومة باراك آنذاك بأفكار خاطئة مفادها عدم وجود شريك فلسطيني.

وأكد مالكا أنه طوال فترة رئاسته لشعبة الاستخبارات العسكرية لم يكن هناك ولا مستند واحد لقسم الأبحاث يعبر عن تقييمات جلعاد الذي يدعي أنه عرضها أمام رئيس الحكومة، وأنه ادعى أن جلعاد بدأ - بعد محادثات طابا عشية انتخابات ٢٠٠١م - بإعادة كتابة تقييمات الاستخبارات العسكرية.

وأوضحت الصحيفة أنه حسب تقييمات جلعاد التي أصبحت مقبولة عند القيادة الإسرائيلية، فإن الرئيس عرفات لم يتوقف أبداً عن حملة لتطبيق حق العودة، وأن مخططه هو القضاء على دولة إسرائيل بوسائل ديموغرافية.

وأشارت (هارتس) إلى أن أهارون زئيفي فركاش، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الحالي، وإفرايم هليفي، رئيس جهاز الموساد السابق، يحملان الأفكار ذاتها.

وفي الوقت ذاته، ووفقاً لخطة إسرائيلية معدة، فإن الانسحاب من قطاع غزة، الذي حدد موعده في أكتوبر عام ٢٠٠٥م، سيحول القطاع إلى منطقة عسكرية مغلقة وسكانها محصورون بين ثنايا بقعة ملتهبة تفتقد للموارد الطبيعية وتعزز أكثر إلى سجن كبير بفعل جدار الفصل العنصري، مما يجعل حياة سكانها أشبه بالجحيم.

وذكر راديو إسرائيل أنه وفقاً لجدول زمني أعدته لجنة حكومية مكلفة بتطبيق خطة الانسحاب من غزة، والتي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية، فإن أكتوبر عام ٢٠٠٥م يعتبر الموعد الحقيقي لتنفيذ الانسحاب دون أي تنسيق مسبق مع الجانب الفلسطيني.

ويقول المحللون : إن خطة شارون المعدلة تريد أن تظهر الانسحاب من غزة وكأنه يندرج في إطار التزاماته بـ «خارطة الطريق»، في حين أنه جاء نتيجة لضربات المقاومة الفلسطينية الموجعة ضد جيش الاحتلال، بحيث تحولت تكاليف احتلال القطاع إلى خسائر بشرية ومادية واقتصادية ضاق شارون بها ذرعاً فقرر - في خطوة أحادية الجانب - الانسحاب من غزة، مع إصرار سابق على تحويلها إلى سجن كبير للفلسطينيين.

وفي هذا الصدد ذكر أنه سيطلب من المستوطنين في القطاع الخروج طواعية اعتباراً من أغسطس القادم وحتى الأول من سبتمبر ٢٠٠٥م حين تنتهي المهلة التي يتاح فيها للمستوطنين ترك منازلهم في غزة طواعية مقابل الحصول على تعويضات.

وبحسب راديو إسرائيل فإنه بدءاً من الأول من أكتوبر ٢٠٠٥م وحتى الـ ١٥ من الشهر ذاته سيدخل الجيش الإسرائيلي إلى غزة ويجلي المستوطنين بالقوة.

ويحدد الـ ١٥ من الشهر ذاته، بموجب هذه الوثيقة، على أنه نهاية لإجلاء السكان المدنيين، وينتهي وجود الجيش الإسرائيلي في القطاع بعد أسبوعين من هذا التاريخ.

وكانت اللجنة الحكومية المكلفة بالإعداد للانسحاب من غزة قد اجتمعت أمس للمرة الأولى للنظر في كيفية تعويض وإعادة توطين المستوطنين اليهود، ويتولى غيورا إيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، رئاسة هذه اللجنة التي تضم مسؤولين كباراً من وزارتي الدفاع والمالية ووزارات أخرى.

وقال مكتب شارون في بيان له الليلة الماضية : إن اللجنة بدأت النظر في التحدي المتمثل في مليارات الدولارات اللازمة لتعويض وإعادة توطين (٧٥٠٠) يهودي يعيشون الآن في قطاع غزة في جيوب استيطانية بين (١,٣) مليون فلسطيني يكتظ بهم القطاع.

وأضاف البيان : إنه طلب من الوزارات تسريع وتيرة العمليات من أجل تطبيق الجوانب المختلفة للخطة.

وستخلي، بموجب خطة شارون، مستوطنات غزة الـ (٢١) وأربع مستوطنات من بين (١٢٠) مستوطنة في الضفة الغربية، لكن شارون وافق، في إطار تنازل للإيمينيين المتشددين، على ألا يبدأ تطبيقها قبل مارس عام ٢٠٠٥م، وأن يتم التطبيق على أربع مراحل يحتاج كل منها إلى تصويت جديد في مجلس الوزراء.

أثناء زيارته الى القاهرة:

نائب الرئيس السوداني يطلع مبارك وموسى على تطورات عملية السلام في بلاده

■ ،، القاهرة/وكالات/

أجرى نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه أمس محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة.

وذكرت الصحف المصرية أن نائب الرئيس السوداني الذي وصل إلى القاهرة مساء الأربعاء في إطار جولة ستقوده إيضاً إلى ليبيا والسعودية، سيطلع مبارك على تطورات عملية السلام في السودان وحول اتفاقات السلام المبرمة مع حركة التمرد في جنوب السودان.

وأجرى طه محادثات مع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الذي صرح لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن نائب الرئيس السوداني دعاه إلى حضور حفل توقيع اتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

واعلن موسى أن توقيع اتفاق السلام سيجري في نهاية يوليو أو بداية اغسطس لكنه لم يحدد مكانه.

كما التقى علي عثمان محمد طه أعضاء في اللجنة السياسية للتجمع الوطني الديموقراطي السوداني ائتلاف المعارضة الشمالية والجنوبية.

وأكدت المعارضة في بيان أن اللقاء الذي عقد بمبادرة من نائب الرئيس السوداني أسفر عن الاتفاق على استمرار التواصل والحوار بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي في المرحلة القادمة وصولاً لبحث آليات الحل السياسي الشامل الذي يهدف إلى إحلال السلام.

ووقعت حكومة الخرطوم والمتمردين الجنوبيين على ستة بروتوكولات اتفاق تشمل الحق في تقرير مصير سكان الجنوب السوداني وتقاسم السلطة والثروات وتسوية النزاعات الإدارية في المناطق المتنازع عليها بجبال النوبة والنيل الأزرق الغربي وابيي وسط.

ويتوقع أن تستأنف مفاوضات السلام في ٢٢ يونيو في كينيا لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق السلام.

هيئة علماء المسلمين تناشد الدول العربية والإسلامية عدم إرسال قوات:

رفض تركي لتدخل الأطلسي في العراق.. والأكراد يعلنون موقفهم من القرار الدولي قريباً

عواصم/وكالات الأنباء

□ برهنت قمة مجموعة الثماني في سي إيلاند من جديد على رغبة الدول العظمى في الاتحاد بشأن العراق، وفي الوقت نفسه على هشاشة هذا التفاهم في مواجهة نزاع المصالح في هذا الملف وبشكل أوسع بشأن الشرق الأوسط.

وفي هذه القمة التي عقدت على شاطئ ولاية جورجيا الأمريكية (جنوب شرق)، كان التتابع الكلامي ملفتاً، وقد حل التوتر بسرعة محل التهدئة.

وقال الرئيس الفرنسي جاك شيراك : إن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تحتاج إلى مبشرين بالديمقراطية، في تصريح قاس استهدف المشاريع الأمريكية لإصلاحات سياسية واقتصادية في المنطقة ترى الإدارة الأمريكية أنها تتمة منطقية لتحرير العراق.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد حقق قبيل ذلك انتصاراً بتصويت بالإجماع في مجلس الأمن الدولي على القرار (١٥٤٦) حول العراق، والذي شكل إطاراً لنقل السيادة إلى الحكومة العراقية المقرر في الـ ٣٠ من يونيو الجاري.

وسعى بوش إلى الحصول على المزيد، داعياً حلف شمال الأطلسي إلى مشاركة أكبر في العراق وإلغاء جزء من ديون العراق، لكنه لم يحصل من شركائه على شيء يذكر بشأن هاتين النقطتين.

وأكد شيراك، الذي قاد معسكر السلام المعارض للحرب في العراق، تحفظه على غرار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان، الدولة العضو في الحلف الأطلسي - أيضاً - التي كانت من ضيوف قمة الثماني.

من جهته أعرب الأخضر الإبراهيمي، موفد الأمم المتحدة إلى العراق، عن ارتياحه للدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تشكيل حكومة انتقالية عراقية.

وقال الإبراهيمي في مقابلة مع شبكة التلفزة الأمريكية (بي . بي . إس) : إن على الأمريكيين وهذه الحكومة استخدام كل ساعة وكل يوم متبق حتى الـ ٣٠ من يونيو الجاري ليؤكدوا أن الحكومة العراقية ستكون حكومة حقيقية لدولة تتمتع حقاً بالسيادة.

واعترف الإبراهيمي بأنه لم يحصل على كل ما كان يريده خلال المفاوضات التي أجراها لتشكيل الحكومة الانتقالية، لكنه عبَّر عن سروره لحصولها على تصديق مجلس الأمن الدولي من دون أي تحفظ.

وحاول الإبراهيمي تشكيل حكومة مؤلفة خصوصاً من تكنوقراط من دون الاستعانة بأعضاء من مجلس الحكم العراقي الذي شكله الأمريكيون في يوليو ٢٠٠٣م.

رفض تركي

□ وقد رفضت تركيا، العضو المهم في حلف شمال الأطلسي في قمة مجموعة الثماني، دعوة بوش لتدخل الحلف في العراق، وعبرت عن تحفظاتها بشأن مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ورداً على سؤال حول دور للحلف الأطلسي في العراق خلال مؤتمر صحفي في سافانا قال أردوجان : إلى اليوم لسنا في موقع لاتخاذ قرارات من هذا النوع.

وبرغم التهديدات المتكررة للأكراد في الخروج من الحكومة، إلاَّ أن معظم المراقبين للوضع في العراق يتفقون على أن التهديدات التي أعلنها الأكراد بالانسحاب من الحكومة العراقية المؤقتة كانت غير جادة، وأنهم أرادوا الضغط على الولايات المتحدة بالحصول على نص في قرار مجلس الأمن الدولي يعترف بقانون إدارة الدولة، وهو الدستور المؤقت الذي أثار جدلاً وأسعاً بمنحه الأقلية حق الفيتو على ما تقره الأكثرية.

وبعد التهديد الذي تضمنته رسالة الزعيمين الكرديين مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وجلال الطالباني، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء انعقاد مجلس الأمن الدولي للنظر في مشروع قرار بشأن مستقبل العراق، اختفت نبرة التهديد لدى المسؤولين الأكراد وأعلنوا أنهم سيناقشون القرار الذي خلا من أي ذكر لمطلبهم .. ففي وقت اعتبر فيه الطالباني القرار إيجابياً، لأنه يقر بضرورة قيام عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي، أعلن البارزاني أنه سيعلن موقفه من القرار بالتشاور مع القوى السياسية الكردستانية، والذي يعتقد أنه سيكون إيجابياً أيضاً.

وقال السياسي الكردي المستقل محمود عثمان : إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٤٦) عرَّف العراق بأنه دولة فيدرالية موحدة، وهذا يعطي هامشاً لأن تغير القيادة الكردية من موقفها الذي يحتمل المرونة، مضيفاً : إن الحزبين الكرديين سيخسران الكثير إذا نفذا تهديدهما وسحبا وزراءهما من الحكومة العراقية المؤقتة.

ويحتل الأكراد في الحكومة المؤقتة منصبي نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وست حقائب وزارية.

وأسرعت أطراف عربية في الحكومة وخارجها إلى تطمين الأكراد على ضمان حقوقهم .. فقد أعلن رئيس الحكومة أياد علاوي في تصريح صحفي صدر من مكتبه أمس الأول، عن التزام حكومته الكامل بقانون إدارة الدولة في المرحلة المؤقتة والانتقالية.

وفي الوقت الذي رحبت فيه المرجعية الدينية للمسلمين الشيعة في النجف الأشرف بقرار مجلس الأمن الدولي الجديد، لأنه لم يتضمن إشارة إلى ذلك القانون بناءً على رسالة وجهها آية الله العظمى علي السيستاني إلى رئيس مجلس الأمن الدولي عبرت عن استغرابها من التهديد الكردي بالانسحاب من العملية السياسية إذا لم يستجب لطلبهما بإدراج قانون إدارة الدولة العراقية في قرار المجلس.

وقالت المرجعية في بيان نشر أمس، إنها تؤكد أن موقفها ليس موجهاً ضد الأكراد، وأنهم موضع احترامها وتقديرها المشهود، وأن حقوقهم المشروعة لابد وأن تتحقق وتصان من خلال الأطر الأصولية المرعية التي ستحظى بدعم المرجعية وإسنادها.

من جانبه أصدر برلمان كردستان بياناً أكد فيه أن مطلب الفيدرالية التي وردت في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يمثل الخط الأحمر الذي لا يجوز لأحد تجاوزه.

وقال البيان الذي نشرته صحيفة (التآخي) : إن شعب كردستان لن يتخلى عن الفيدرالية وحقوقه المشروعة والقانون الذي أقرهما، والذي صدر في الثامن من شهر مارس الماضي، ولا يحق لأحد أن يلعب بمصيره ومقدراته أو فرض إرادته عليه وعلى أغلبية شعب العراق أو أن يمس تضامن ووحدة وتوافق أبناء الشعب.

وأوضح البيان أن ذلك يمثل بالنسبة للشعب الكردستاني الخط الأحمر الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه.

وأضاف : إن القانون - بالرغم من نواقصه - لاقى تأييداً من الشعب الكردي ودفعه إلى أن يبقى مختاراً ضمن إطار عراق ديمقراطي فيدرالي برلماني موحد.

مخيب للآمال

□ في الإطار ذاته اعتبرت هيئة علماء المسلمين في العراق أمس قرار مجلس الأمن الدولي الأخير حول نقل السلطة في العراق مخيباً لكل الآمال والتوقعات، مؤكدة أن فيه مخاطر تؤدي في جملتها إلى ضعف الآمال في استعادة سيادة العراق الحقيقية وفي نهاية الاحتلال.

وقال البيان، الذي حصلت وكالة الصحافة الفرنسية على نسخة منه : انتظرنا قرار مجلس الأمن الدولي حول العراق، أملين أن يكون قراراً منصفاً يساعد على إنهاء الاحتلال وإعادة السيادة الكاملة والحقيقية لأبنائه، وإذا بالقرار يأتي مخيباً لكل الآمال والتوقعات.

وأضاف : إن هذا القرار فيه من المخاطر التي تؤدي في جملتها إلى ضعف الآمال في استعادة سيادة العراق الحقيقية وفي قرب نهاية احتلاله.

وحملت الهيئة في بيانها على القرار جملة من المآخذ، منها أنه لم ينص على موعد واضح لنهاية الاحتلال، وإمكانية استغلال سلطات الاحتلال المهيمنة على العراق وعلى القرار فيه للشرعية المزعومة للحكومة الانتقالية لتوقيع اتفاقيات أمنية، والتبرير لسلطات الاحتلال جلب قوات أجنبية أخرى تحت غطاء الأمم المتحدة أو غيرها من الواجهات لمشاركتها في محاربة الشعب العراقي.

وناشدت الهيئة في ختام بيانها الدول العربية والإسلامية بألاَّ تستجيب لطلبات سلطات الاحتلال في هذا المجال، لأن الشعب العراقي يرى أن مثل هذه القوات قوات احتلال ستسهم في إطالة أمد احتلال بلاده.

عودة البعثيين

□ ومع عودة آلاف البعثيين السابقين إلى وظائفهم في المرافق العامة وتوجه الحكومة الجديدة إلى اعتماد سياسة أكثر ليونة في هذا الملف المثير للجدل، تنتهي عملية اجتثاث البعث الصارمة التي أدت إلى إبعاد (٣٠) ألف بعثي سابق من الإدارة العراقية.

وقال مالك دوهان الحسن، وزير العدل العراقي : إن لجنة اجتثاث البعث شكلها مجلس الحكم من دون مشورة وزارة العدل أو نقابة المحامين، معتبراً أن تعبير اجتثاث شديد الوطأة ويجعل شريحة كبيرة من العراقيين خارج اللعبة.

وأكد مثال الآلوسي، المدير العام للهيئة، أن هذه القرارات لم تشمل بعثيين سابقين في مراتب عليا واقتصرت على أعضاء الفرق وما دون، بعد أن تبرأوا من البعث وقالوا إنهم كانوا مجبرين على الانتماء إليه.

وشرح وزير العدل في الحكومة الجديدة : يجب محاكمة من تثبت الأدلة أنه ارتكب جريمة أمام المحاكم، أما من لم يرتكب جريمة فإنه سيعود إلى وظيفته أياً كانت مرتبته السابقة في حزب البعث.